بوتين أكد استمرار الحرب على التنظيمات الإرهابية بكل حزم

موسكو تعلق عملياتها الجوية في سورية ليوم واحد دعماً لـ«وقف العمليات القتالية»

وكالات

أعلن الجيش الروسي أمس أن مقاتلاته الجوية «لن تقوم بأي طلعات فوق سورية السبت (أمس) دعماً لقرار مجلس الأمن ٢٢٦٨» المتعلق باتفاق «وقف العمليات القتالية العدائية» في سورية الذي دخل حيز التنفيذ ليل الجمعة – السبت، ولتفادي أي «أخطاء» في الأهداف.

وفي حديث للصحفيين قال الفريق سيرغي رودسكوي رئيس دائرة العمليات لدى الأركان العامة الروسية حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «تقرر اليوم الموافق لـ٢٧ من شباط تعليق غارات طائراتنا الحربية بما فيها الإستراتيجية على مواقع المسلحين في سورية نظراً لصدور قرار مجلس الأمن الدولي الداعم للبيان الروسي الأميركي المشترك حول الهدنة في سورية، وتفادياً لحدوث الأخطاء خلال القصف».

ولفت رودسكوي النظر إلى أن العمل في الوقت الراهن مستمر على مقارنة البيانات الأميركية بما لدى الجانب الروسي من بيانات حول الفصائل المسلحة على الأرض في سورية.

وأكد أنها لن تؤثر في سير العملية الجوية السورية لمكافحة الإرهاب والقضاء على تنظيمي داعش وجبهة النصرة. وأضاف: «روسيا تتقيد بالمطلق بتنفيذ جميع التزاماتها في إطار وقف إطلاق النار في سورية، إلا أن ذلك لا يعني أنه سيتاح لداعش والنصرة تنفس الصعداء، إذ نتحكم بالأوضاع بالكامل على امتداد الأراضي السورية».

ومضى يقول: «روسيا تستخدم يومياً في عملياتها الجوية ما لا يقل عن ٧٠ طائرة بلا طيار كما تسخر الاستطلاع الفضائي وغيره من وسائل المراقبة. الحرب على العصابات التي أدرجتها الأمم المتحدة في خانة الإرهاب ستستمر بلا هوادة».

وذكر رودسكوي أن وزارة الدفاع الروسية سلمت الجانب الأميركي خارطة خاصة تصور الوضع كما هو في سورية. وأشار إلى أن الخارطة المذكورة «قد صيغت خصيصاً في إطار تبادل المعلومات مع الأميركان حول الوضع في سورية، حيث تم تسليمها إلى الولايات المتحدة خلال المشاورات الثنائية التي عقدت في العاصمة الأردنية عمان في الـ٢٦ من شباط الجاري، فضلاً عن إرسال نسخة عنها إلى واشنطن عبر القنوات الدبلوماسية العسكرية».

وذكر رودسكوي أن الخارطة «تشمل مناطق المصالحة، ومواقع القوات الحكومية السورية، والمناطق الكردية، والأراضي الخاضعة لسطوة داعش و«النصرة»، وغيرها من الأراضي التي تنتشر فيها فصائل مسلحة».وأشار إلى أنه «تم في وزارة الدفاع الروسية في موسكو تشكيل فريق عمل لتنسيق الاتصالات الدولية عبر القنوات العسكرية، وبين الهيئات المعنية، فضلا عن التحاق ممثلين عن وزارة الدفاع الروسية بالفريق الروسي في جنيف، كما جرى في «حميميم»، وعمان وموسكو وواشنطن وجنيف إطلاق خطوط اتصال ساخنة لتنسيق التعاون بين المراكز».

ودعا رودسكوي في هذه المناسبة جميع الأطراف المعنية إلى دعم وقف «العمليات القتالية العدائية» المعلن في سورية، حيث قال: «لقد قمنا بالخطوة الأولى على طريق وقف إطلاق النار على الأرض السورية. يتعين على جميع القوى المؤثرة في أطراف النزاع بذل قصارى جهدها بما يخدم تنفيذ اتفاق الهدنة الذي دخل حيز التنفيذ اليوم».

الفريق سيرغي رودسكوي في حديث للصحفيين (رويترز)

في الأثناء، قال نائب رئيس الدوما (مجلس النواب) الروسي سيرغي جيليزنياك، في تصريحات صحفية: «موافقة مجلس الأمن بالإجماع على القرار الروسي الأميركي بشأن وقف إطلاق النار في سورية، وإيصال المساعدات الإنسانية والبدء في مسار سياسي، كل ذلك يؤكد أهمية حل هذه المشكلة الدولية، ويفتح ذلك إمكانية حقيقية ليس فقط إعادة السلام، ولكن أيضاً لتطبيع الأوضاع في كل مناطق الشرق الأوسط».

وأوضح أن «وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة في سورية، والتي قبلت بشروط الهدنة، هي أول خطوة في طريق الحل السياسي وإعادة بناء الدولة». وأكد جيليزنياك أن روسيا تدافع على وحدة وسيادة الأراضي السورية، مشيراً إلى أن مصير سورية يقرره فقط شعبها.

وأضاف: إن «الهدنة التي طال انتظارها ستسمح للأمم المتحدة باتخاذ إجراءات عاجلة، لتكيف الجهود من أجل تجنب كوارث إنسانية».

وأول من أمس أكد الرئيس الروسي أن سلاح الجو الروسي سيواصل عملياته ضد تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» وغيرهما من التنظيمات المدرجة في قائمة مجلس الأمن الدولي للإرهاب.

وفي كلمة ألقاها خلال اجتماع حضره كبار القادة في جهاز الأمن الفدرالي الروسي، قال بوتين: إن العمليات العسكرية التي ينفذها الجيش العربي السوري مدعوماً من القوات الجوية الروسية والتحالف بقيادة واشنطن لن تستهدف الفصائل المسلحة التي ستتمسك بوقف إطلاق النار في سورية. وجدد تأكيد أن تنظيمي داعش وجبهة النصرة وغيرهما من التنظيمات المدرجة في قائمة مجلس الأمن الدولي للإرهاب، لن تشملها الهدنة، و«أن الحرب ضد هذه التنظيمات ستستمر بلا هوادة».

وأشار الرئيس الروسي إلى أن موسكو تتلقى معلومات حول استعداد جماعات مقاتلة لوقف إطلاق النار، وأضاف: «على جميع الأطراف المتحاربة، وفي تمام الساعة الـ١٢ بتوقيت العاصمة السورية دمشق (ليل الجمعة – السبت)، أن تؤكد لنا أو لشركائنا الأميركيين التزامها بوقف إطلاق النار، فيما بدأنا نتلقى معلومات بهذا الصدد».

وذكر بوتين أن الولايات المتحدة وروسيا اتفقتا، في ٢٢ شباط على وقف العمليات القتالية في سورية، مشيراً إلى أن الهدف من هذا الاتفاق هو تحفيز التسوية السياسية في هذا البلد.

ولفت النظر إلى أن ذلك أمر معقد، مشيراً إلى أنه «لا بديل من التسوية السياسية، ويجب توفير الظروف اللازمة لحقن الدماء في أقرب وقت ممكن في سورية، بما يخدم انطلاق حوار سوري سوري بمشاركة جميع القوى السياسية البناءة».

بوغدانوف وشعبان بحثا الوضع في سورية في ضوء تنفيذ «وقف الأعمال القتالية»

بحث الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط وبلدان إفريقية نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف والمستشارة السياسية والإعلامية في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان في موسكو أمس الوضع في سورية وحولها في ضوء تنفيذ أهداف الاتفاق الروسي الأميركي حول وقف الأعمال القتالية العدائية في سورية.

وجاء في بيان لوزارة الخارجية الروسية: إن «مناقشة موضوعية مفصلة جرت خلال اللقاء للوضع في سورية وحولها في ضوء تنفيذ أهداف الاتفاق الروسي الأميركي حول وقف الأعمال القتالية في الجمهورية العربية السورية في ٢٧ شباط الجاري والذي تمت الموافقة عليه بالإجماع من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٦٨».

وأشارت الخارجية الروسية في بيانها إلى أن شعبان «أكدت مرة أخرى التزام حكومة الجمهورية العربية السورية بوقف الأعمال القتالية وفقاً للبيان المشترك بين روسيا والولايات المتحدة وكذلك استعداد ورغبة الحكومة السورية للاستمرار في وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق في سورية». وجاء في البيان: إن «الجانبين أشارا إلى أن التنفيذ العملي للاتفاقات المتوفرة بشأن وقف الأعمال القتالية ومواصلة القتال بلا هوادة ضد التنظيمات الإرهابية سيساعدان على تعزيز المسار السياسي لتسوية الأزمة في سورية وفقاً للقرار ٢٢٥٤ الصادر عن مجلس الأمن الدولي ولقرارات المجموعة الدولية لدعم سورية».

سانا

المناطق المشمولة باتفاق «وقف الأعمال القتالية العدائية»

يشمل اتفاق «وقف الأعمال القتالية العدائية» في سورية الذي بدأ تطبيقه منتصف ليل الجمعة السبت جزءا صغيرا من البلاد فقط، نتيجة سيطرة تنظيم داعش وجبهة النصرة المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، المستثنيين منه على مساحات مهمة من البلاد. وبحسب مصدر سوري قريب من السلطات و«المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، فإن المناطق المعنية بالاتفاق تقتصر على الجزء الأكبر من ريف دمشق، ومحافظة درعا جنوبا، وريف حمص الشمالي وريف حماة الشمالي، ومدينة حلب وبعض مناطق ريفها الغربي.

ويقول الخبير في الجغرافيا السورية فابريس بالانش: إن من شأن وقف الأعمال العدائية أن يطبق في عشرة بالمئة فقط من الأراضي السورية.

ريف دمشق

من المفترض أن ينفذ الاتفاق في الغوطة الشرقية في ريف دمشق، وبشكل أساسي في مدينتي دوما وعربين. لكن في هذه المنطقة، هناك خلاف حول مدينة داريا في ريف العاصمة الغربي، إذ يؤكد الجيش العربي السوري أنها غير مشمولة بالاتفاق لوجود مقاتلين من جبهة النصرة فيها، الأمر الذي تنفيه المعارضة تماماً.

محافظة حمص

يقتصر تنفيذ الاتفاق على الريف الشمالي، وتحديداً مدن الرستن وتلبيسة والحولة التي تسيطر عليها تنظيمات مسلحة منذ العام ٢٠١٢. وتسيطر وحدات من الجيش العربي السوري على مجمل محافظة حمص باستثناء بعض المناطق في الريف الشمالي، ويسيطر تنظيم داعش على الجزء الأكبر من الريف الشرقي وخصوصاً مدينة تدمر الأثرية.

محافظة حماة

لن يشهد تنفيذ الاتفاق سوى بعض البلدات التي فيها تنظيمات مسلحة غير جهادية أهمها مدينة اللطامنة في الريف الشمالي. ويتواجد كل من تنظيم داعش وجبهة النصرة في المحافظة، ويسيطر الجيش العربي السوري على أجزاء واسعة منها.

محافظة حلب

من المفترض أن تتوقف الأعمال القتالية العدائية في مدينة حلب التي تسيطر التنظيمات المسلحة على أحيائها الشرقية منذ العام ٢٠١٢، فيما يسيطر الجيش العربي السوري على الأحياء الغربية. بالنسبة إلى المحافظة، تتركز التنظيمات المسلحة وبينها الإسلامية في ريف حلب الغربي، وخصوصاً في بلدتي الأتارب ودارة عزة.

وسيكون تنفيذ الاتفاق معقداً على الأرجح في ريف حلب الشمالي حيث تتواجد جبهة النصرة إلى جانب التنظيمات المسلحة وخصوصاً في بلدتي كفر حمرة وحريتان.

محافظة درعا

يتوقع أن تتوقف «العمليات القتالية العدائية» في الجزء الأكبر من هذه المحافظة الحدودية مع الأردن، ولكن يتواجد مقاتلون من جبهة النصرة في عدد من بلداتها.

معارك مستمرة

من المتوقع أن يتواصل القصف والمعارك في محافظة حلب حيث ينتشر تنظيم داعش وخصوصاً في الريف الشمالي الشرقي إذ يسيطر «الجهاديون» على مدينتي الباب ومنبج. ولا يشمل الاتفاق محافظتي دير الزور والرقة الواقعتين بشكل شبه كامل تحت سيطرة تنظيم داعش، ومحافظة إدلب التي يسيطر عليها، باستثناء بلدتين، «جيش الفتح» وهو عبارة عن تحالف من تنظيمات إسلامية مسلحة يقودها تنظيم «النصرة».

كما يخوض الجيش العربي السوري بدعم من الطائرات الحربية الروسية معارك على جبهة النصرة وجهاديين على جبهة في ريف اللاذقية الشمالي. ولا يتوقع تنفيذ الاتفاق في محافظة القنيطرة جنوباً والقسم المحرر من الجولان وذلك لوجود جبهة النصرة هناك.

أ ف ب

قولاً واحداً

رمزية دولية في أزمة سورية

مازن بلال

قرار بالإجماع في مجلس الأمن يكسر الرتابة الخاصة بالأزمة السورية منذ أعوام، فإقرار وقف الأعمال القتالية ربما لا ينقل السوريين إلى مرحلة جديدة، لكنه يغير من المهام التي قامت عليها الدبلوماسية الدولية، فمنذ الفيتو الروسي – الصيني الشهير باتت كل المواضيع معلقة على قدرة موسكو وواشنطن على إيجاد توافقات، واستبعد مجلس الأمن في وقت ظهرت أخطر الوثائق من دون أن يكون للهيئة الدولية أي دور، فجنيف واحد ثم مسألة «الكيميائي» السوري أزاحتا قدراً من التفاوت في المصالح بين موسكو وواشنطن، وكان الموضوع السوري جزءاً من حزمة دولية تقف على حدود مشاكل «النظام الدولي»، لكنها في المقابل شكلت أيضاً مساحة الاختبار لقدرة موسكو على التعامل من جديد على مستوى إستراتيجي واسع منذ انهيار الاتحاد السوفييتي.

عملياً ربما ينهار وقف النار مرات متعددة وعلى جغرافية واسعة أيضاً، لكن «رمزية» القرار الدولي مهمة بالنسبة للمرحلة السورية القادمة، فالموضوع ليس تثبيت الهدنة بل تجاوز الخطوط الصارمة التي تم وضعها بشأن الأزمة السورية، فهناك بالدرجة الأولى إنهاء لخلاف أساسي بشأن «الأولويات»، فمسألة الإرهاب حسمها القرار الدولي من دون أن يدخل في مسألة «التصنيف»، لأن ما سيحدث عملياً هو ظهور مسار سياسي في جنيف ومسار عسكري في محاربة الإرهاب، وبغض النظر عن كل التعقيدات في المسارين لكنهما أصبحا أمراً واقعاً منذ اللحظة التي أقر فيها مجلس الأمن مسألة «وقف الأعمال العدائية».

على الجانب الآخر فإن المسار السياسي كان يتطلب «تليين المواقف»، والتعامل مع الأطراف الإقليمية بحذر شديد، وكأن حساسية مواقفهم ضرورة للبدء بالتسويات، وعملية «التليين» كانت قاسية نوعاً ما لأنها حملت تأزماً على مستوى العلاقة بين أنقرة وموسكو، وفي المقابل فإن الباب المفتوح من روسيا نحو السعودية ودول الخليج؛ حمل توازناً آخر في العلاقة مع إيران، فهو ليس فرصة قائمة على تحفيز «الرياض» بل إتاحة هامش أمامها لتقرأ التوازن القادم في ظل تصاعد الدور الإيراني.

يمكن لرمزية القرار الدولي أن تضع مستوى جديداً للعلاقات الإقليمية، ويمكنها أيضاً أن تسجل تكريساً قوياً للإرادة الدولية من أجل الدخول في حل الأزمة؛ الأمر الذي سيجعل من المسار السياسي أكثر مرونة وحيوية، ويبدو أن الرهان الروسي هو على الإيقاع السريع للخطوات التي ستجعل من بنود اتفاق فيينا أمراً قابلاً للتحقيق، وإذا استطاعت موسكو إنجاز بعض التسويات الإقليمية فإنها ستضمن على الأقل تثبيت وجودها الإستراتيجي من دون أي منافسة قوية داخل شرقي المتوسط، ولا يعني هذا الأمر خسارة أميركية بقدر كونه توازناً في إعادة رسم الشرق الأوسط، كأدوار وعلاقات، وذلك ضمن شراكة بين واشنطن وموسكو.

نحن اليوم أمام تصورات مختلفة للأزمة السورية، والتعامل الدولي معها بدأ يدخل نطاقاً جديداً لا بد من استيعابه بشكل كامل، فالإرادة الدولية في النهاية ليست حالة مطلقة، والعوامل الداخلية السورية، ستقرر إلى حد بعيد إمكانية ظهور حلول تتوافق ومصالح المجتمع السوري، فالمهمة السياسية اليوم هي الأصعب وربما الأهم.

المحايري قدَّم استقالته وسويد رئيساً للسوري القومي الاجتماعي في سورية

الوطن

أدى الرئيس الجديد للحزب السوري القومي الاجتماعي في سورية جوزيف سويد القسم بُعيد انتخابه في جلسة استثنائية عقدها المجلس الأعلى.

حضر الجلسة، بحسب بيان تلقت «الوطن» أمس نسخة منه، ممثلون عن لجنة شؤون الأحزاب والتي شاركت في جلسة الانتخاب ممثلة باللواء محمد سيفو والقاضي لورانس فهدة والمحامي علي ملحم. وفي جلسة القسم، عبر سويد عن تقديره والتزامه بالثقة التي منحت له، مؤكداً بأنه سيتنكب واجبات مسؤوليته بكل إخلاص وعزيمة صادقة.

وتوجه سويد إلى القوميين الاجتماعيين للسير قدماً في مسيرة النهضة، والدفاع والذود عن سورية، مجدداً أسمى آيات التقدير للرئيس بشار الأسد. ونوه سويد بجهود لجنة شؤون الأحزاب وعلى رأسها رئيس اللجنة وزير الداخلية اللواء محمد الشعار، مؤكداً أهمية إعمال أحكام القانون تكريساً لمبدأ سيادة القانون وتكريساً لدولة القانون والمؤسسات. وختم سويد كلمته بتوجيه التحية إلى الجيش العربي السوري الباسل ولشهداء الوطن وجرحاه.

وكان المجلس الأعلى للحزب دعا القوميين الاجتماعيين للترشح لشغل مسؤولية رئيس الحزب، ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة /٦٤/ من دستور الحزب.

جاء ذلك بعيد استقالة الرئيس السابق للحزب عصام المحايري الذي توجه برسالة للمجلس عبر فيها عن تمسكه بدوره الوطني والقومي في صفوف النهضة من دون أن يكون في أية مسؤولية، داعياً القوميين الاجتماعيين إلى تكريس مبدأ الديمقراطية التعبيرية التي تميز بها الحزب.

وتوجه المحايري إلى أعضاء الحزب كافة بضرورة رص الصفوف والنهوض في هذه المرحلة التاريخية لسورية والعمل بكل الطاقات وبإرادة لا تلين عاملين لسورية ولمصلحتها خلف قيادة الرئيس بشار الأسد.

جوزيف سويد يؤدي القسم بُعيد انتخابه (خاص الوطن)

المجلس الأعلى وممثلو لجنة شؤون الأحزاب (خاص الوطن)

وكان المحايري قد شغل مسؤوليات عدة وتولى رئاسة الحزب في فترات عديدة، وأصبح عضواً في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية عام ٢٠٠٥.

كما انتخب رئيساً للحزب السوري القومي الاجتماعي في سورية خلال مؤتمره الأول الذي عقده الحزب عام ٢٠١٢ بعد ترخيصه وفق قانون الأحزاب رقم ١٠٠ لعام ٢٠١١.

وأعيد انتخابه لولاية دستورية جديدة بعد المؤتمر الاستثنائي الذي عقده الحزب ضمن إطار مبادرة قوتنا بوحدتنا عام ٢٠١٤.

وكان المحايري قد شغل في عام ١٩٥١ منصب النائب العضو في الجمعية التأسيسية التي وضعت الدستور السوري في ذلك العام.

أما الرئيس الجديد جوزيف سويد فقد تولى العديد من المسؤوليات الحزبية منها: «عميد للقضاء، رئيس للمكتب السياسي، نائب لرئيس الحزب، رئيس لمجلس العمد».

وهو من مواليد دمشق ١٩٥٨، وتخرج في كلية الحقوق جامعة دمشق ١٩٨٣، ثم أصبح عضواً في نقابة المحامين (فرع دمشق) وانتخب عضواً لمجلس الشعب السوري لدورتين، حيث شغل عضوية لجنة الشؤون الخارجية واللجنة الدستورية في المجلس، وعين وزير دولة لشؤون مجلس الشعب عام ٢٠٠٦، كما عين وزيراً للمغتربين بالمرسوم رقم ٢٧٠ للعام ٢٠٠٨، وعين وزيراً لشؤون الهلال الأحمر. وشارك بالعديد من المؤتمرات المحلية والدولية وله العديد من المقالات والدراسات القانونية والدستورية والحزبية. وانتخب رئيساً للحزب السوري القومي الاجتماعي في سورية بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٥.

«العليا للمفاوضات» تحدثت عن موافقة نحو مئة تنظيم على وقف «العمليات العدائية»

الجولاني يدعو إلى رفض الهدنة: ستؤدي إلى «إنهاء الثورة»

الوطن– وكالات

في خطوة تهدف إلى لفت الانتباه والإيحاء بأنها تمتلك القرار في أرض الميدان أعلنت «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن اجتماع الرياض للمعارضة التزام نحو مئة تنظيم مسلح بالاتفاق الروسي الأميركي المتعلق بوقف «العمليات القتالية العدائية» في سورية، على حين دعا زعيم جبهة النصرة ذراع تنظيم القاعدة في سورية أبو محمد الجولاني إلى رفض «الهدنة»، معتبراً أنها ستؤدي إلى «إنهاء» ما سماه «الثورة» والإبقاء على مؤسسات النظام العسكرية والأمنية.

وقبيل ساعات قليلة من دخول اتفاق وقف «العمليات القتالية العدائية» في سورية حيز التنفيذ ليل الجمعة، قال زعيم «النصرة» في كلمة صوتية بثتها قناة معارضة: إنه يحذر الشعب السوري من «خديعة» الدول الغربية للدفع بهم إلى العودة نحو «حضن النظام».

وكرر الجولاني كلمات «الثورة» و«ثورة الكرامة» و«الثورة الناجحة» أكثر من مرة خلال حديثه في أكثر من موضع. وقال: «الثورة الناجحة هي التي تقتلع النظام ومؤسساته من جذوره»، مؤكداً أن «ثورة الكرامة مستمرة».

كما تناول الجولاني موقف الجبهة من «الهدنة»، داعياً الشعب السوري إلى رفض «الهدنة» التي دخلت حيز التنفيذ ليل السبت، مشدداً على أن اتفاق وقف إطلاق النار سيؤدي إلى «إنهاء الثورة، والإبقاء على مؤسسات النظام العسكرية والأمنية»، وبقاء (الرئيس) الأسد في المرحلة الانتقالية وحتى بعدها. وقال: «من المعلوم أن اتفاقية الهدنة التي صدرت في البيان الأميركي لا تشمل جبهة النصرة ولا تنظيم داعش»، مؤكداً أن المفاوضات الحقيقية تكون في ساحات المعارك.

وطالب الجولاني الفصائل العسكرية بمواصلة المعركة في سورية وتكثيف ضرباتها لقوات النظام، معتبراً أن هذه المعركة ستحدد مستقبل البلاد. وقال: «عدم حسم المعركة في سورية فإن تبعاتها ستمتد إلى الدول المجاورة» وزاد: «التدخل الروسي أثبت إخفاق النظام والإيرانيين، وأحرز تقدماً جزئياً أفضى إلى خطة (المبعوث الدولي ستيفان) دي ميستورا». مضيفاً: إن «خطة دي ميستورا تعني أن أرواح الآلاف التي أريقت على الأرض السورية ستذهب هباءً» وأن «الثورة الناجحة هي التي تقتلع النظام ومؤسساته من جذوره»، مؤكداً أن «ثورة الكرامة مستمرة».

وجاءت كلمة الجولاني بعد أن قالت «العليا للمفاوضات» في بيان لها: إنها «أكدت موافقة فصائل الجيش الحر والمعارضة المسلحة على الالتزام بهدنة مؤقتة (...) تستمر مدة أسبوعين»، موضحة أن «هذه الموافقة تأتي عقب تفويض ٩٧ فصيلاً من المعارضة الهيئة العليا للمفاوضات باتخاذ القرار فيما يتعلق بالهدنة». وأشارت الهيئة إلى أنه تم تشكيل لجنة عسكرية يترأسها المنسق العام للهيئة رياض حجاب «للمتابعة والتنسيق» من أجل إنجاح تطبيق الهدنة. وأكدت الهيئة التزامها بالحل السياسي «الذي يضمن تحقيق عملية انتقال للسلطة في سورية، يبدأ بإنشاء هيئة حكم انتقالي تمارس كامل السلطات التنفيذية، لا مكان لبشار الأسد وزمرته فيها».

وأرسلت الهيئة الأبعاء الماضي مذكرة إلى مجموعة «أصدقاء سورية» ورئيس مجلس الأمن والمبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا «تثمن فيها الجهود الدولية المبذولة لحماية المدنيين، وتؤكد التزامها بالحل السياسي الذي يضمن تحقيق عملية انتقال للسلطة في سورية يبدأ بإنشاء هيئة حكم انتقالي تمارس كامل السلطات التنفيذية، لا مكان لبشار الأسد وزمرته فيها، وذلك وفقاً لما نص عليه بيان جنيف لعام ٢٠١٢، وقرارات مجلس الأمن».

أبو محمد الجولاني

وتضمنت المذكرة ملاحظات وضرورة «إلزام روسيا وإيران بوقف العمليات العدائية في سورية باعتبارهما طرفاً أساسياً في القتال لمصلحة النظام»، مذكرة في الوقت نفسه أن «الهدنة» في القانون الدولي تتم وفق قرار ميداني تلتزم به القوى الفاعلة على الأرض، ولا تتضمن أي التزامات سياسية، إضافة إلى ضرورة «عدم استغلال النظام وحلفائه نصوص المسودة المقترحة للاستمرار في العمليات العدائية لضرب فصائل المعارضة تحت ذريعة محاربة الإرهاب، وعدم إتاحة المجال لروسيا بالاستمرار في النسق الإجرامي لعمليات القصف الجوي التي تسببت بمقتل آلاف المدنيين وتدمير المدارس والمستشفيات وغيرها من الأهداف المدنية»، مؤكدة حق المعارضة في الدفاع عن نفسها من أي هجمات يمكن أن تتعرض لها.

تألمت من تقدم الجيش فكذبت ليشملها «وقف العمليات القتالية»

التنظيمات المسلحة تدعي عدم وجود «النصرة» في داريا

وكالات

ادعت التنظيمات المسلحة في مدينة داريا بغوطة دمشق الغربية، أنه لا وجود لـ«جبهة النصرة» فرع تنظيم القاعدة الإرهابي في سورية، في المدينة، وأن العالم كله بما فيها الولايات المتحدة وروسيا يعلمون ما التنظيمات التي تقاتل الجيش العربي السوري في داريا.

وفي محاولة لرفع معنويات عناصر التنظيمات المسلحة في المدينة وللتقليل من أهمية ما ينجزه الجيش العربي السوري من تقدم كبير فيها، ادعى المسؤول الإعلامي للواء «شهداء الإسلام»، تمام عبد الرحيم، حسب مواقع إلكترونية معارضة، أن «الهدف من تصريحات الحكومة السورية بوجود «النصرة» في داريا هو استكمال حملته الشعواء عليها التي بدأها مؤخراً، لاعتقادها أنها باتت قادرة على السيطرة على المدينة».

وبهدف وقف تقدم الجيش في داريا التي بات سقوطها بقبضته على ما يبدو قريباً، إضافة إلى محاولته أن يشمل هذه المدينة اتفاق «وقف العمليات القتالية العدائية» الذي توصلت إليه الولايات المتحدة وروسيا قبل أيام ودخل حيز التنفيذ منتصف ليل الجمعة (السبت)، تحدى عبد الرحيم الحكومة السورية أن «تثبت وجود «النصرة» في المدينة، في محاولة لتجنيب عناصر تلك التنظيمات المنهارة الاستسلام أو وقوعهم قتلى على يد الجيش العربي السوري، زاعماً أن «التنظيمات المسلحة التي تقاتل في داريا هي لواء «شهداء الإسلام» التابع للجبهة الجنوبية (تجمع ميليشيا الجيش الحر)، و«الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام»، وأن «التنظيمين المذكورين قبلا الاتفاق حقناً للدماء ولإثبات رغبتهم في حل سياسي» حسب ادعائه.

من جانبه زعم، قائد عمليات لواء «شهداء الإسلام» أبو جعفر الحمصي: أن «ادعاء الحكومة السورية بوجود «النصرة» في داريا هو بسبب الإرهاق الذي سببه المقاتلون في المدينة لقوات الجيش العربي السوري، وإفشالهم محاولات اقتحامها». وأضاف الحمصي: إن «الدافع الآخر وراء تصريحات الحكومة باستثناء داريا من اتفاق وقف «العمليات القتالية العدائية»، يعود لموقعها الجغرافي الحساس، وقربها من العاصمة (٧ كيلو مترات)، علماً أن الجيش العربي السوري يقاتل التنظيمات المسلحة والإرهابية وفق الأهمية الإستراتيجية للمناطق، وهذا ما لم تنكره الدولة السورية إطلاقاً.

وقال الحمصي: إن «المعارضة المسلحة في داريا لن تخرج عن إجماع بقية الفصائل في سورية، وإذا كان هناك إجماع على وقف (العمليات القتالية العدائية) فنحن كلنا موافقون عليه»، حسب تعبيره.